النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

موجز السياسات

بناء القدرة على الصمود: تعزيز المنظمات المجتمعية من أجل التماسك الاجتماعي في جنوب الأردن

2024

ملخص

يسترشد موجز السياسات هذا بتحليل متعمق أجراه فريق النهضة لدراسات المرأة في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، والذي تناول دور المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والشباب في تعزيز التماسك الاجتماعي في جنوب الأردن. وتطرق البحث، الذي جرى في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024، إلى مساهمات المنظمات المجتمعية والجهات المعنية الأخرى في النهوض بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها تلك المنظمات، إلا أنها ما تزال تواجه تحديات عديدة في مساعيها. وعليه، يسلط هذا الموجز الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والشباب في التغلب على هذه التحديات، والاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين أثرها على المجتمعات التي تخدمها والحفاظ على التماسك الاجتماعي. ومن خلال الاستناد إلى الرؤى المستخلصة من البحث، تسعى هذه الوثيقة إلى إثراء السياسات والممارسات التي تؤدي إلى تمكين المنظمات المجتمعية في جنوب الأردن وتدعيم مشاركتها في التنفيذ المستدام لمبادرات التماسك الاجتماعي بما يتماشى مع الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 (JONAP II)، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام. ومن خلال تسليط الضوء على أهمية المنظمات المجتمعية وتقديم توصيات موجّهة، فإن موجز السياسات هذا يهدف إلى المساهمة في تحفيز الجهود الرامية إلى بناء مجتمع أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود في جنوب المملكة.

مقدمة

وضع موقع الأردن الاستراتيجي وسط منطقة متأثرة بالنزاعات المملكة على رأس قائمة البلدان المضيفة للاجئين في العالم مع استمرار تدفق الفئات السكانية المختلفة إليها، لتُشكل المشهد الاجتماعي والسياسي فيها. يستضيف الأردن أكثر من 3.3 مليون مهاجر دولي وما يقرب من 758,000 لاجئ وطالب لجوء - بما في ذلك سوريون وعراقيون ويمنيون وصوماليون وسودانيون - ويواجه الأردن تحديات متعددة الأوجه في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار. كما يستضيف الأردن أكثر من مليوني فلسطيني منذ عام 1948، ويحمل معظمهم الآن الجنسية الأردنية الكاملة. ومع ذلك، فإن حوالي 167 ألف فلسطيني، معظمهم أولئك الذين جاءوا من غزة بعد عام 1967، لا يحملون الجنسية الأردنية - ويعتمدون على خدمات الأونروا، ويعيشون في مخيمات اللاجئين، ويواجهون تحديات عدة. وعليه، تتطلب الديناميكيات المعقدة لهذا المشهد السكاني المتنوع اتباع نُهج دقيقة للتعامل مع القضايا الملحة. وقد برزت المرأة، التي غالباً ما تتضرر بشكل غير متناسب من أزمات النزوح، بوصفها قيادية قادرة على الصمود ضمن هذه السياقات، كما أنها تلعب دوراً محورياً في تعزيز التماسك الاجتماعي، والدعوة إلى مبادرات حفظ السلام، والتخفيف من مخاطر التطرف العنيف. ونظراً لإدراك الأردن للحاجة الماسة إلى معالجة هذه التعقيدات ومساهمة المرأة في أوضاع النزاع وما بعده، فقد تبنى في عام 2018 أجندة المرأة والأمن والسلام وقام بمواءمة أهدافه الوطنية مع الأطر الدولية من خلال الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والأمن والسلام. وتعطي الخطة الوطنية الأولوية لتمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في مساعي حفظ السلام، كما تعكس قرارات مثل قراري مجلس الأمن رقم 2122 و2242، اللذين يؤكدان على الدور الحاسم الذي تلعبه القيادة النسائية في تعزيز التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف. بناءً على هذه الخلفية، يُقدم موجز السياسات هذا استنتاجات قائمة على الأدلة بشأن فعالية مبادرات المنظمات المجتمعية بقيادة النساء والشباب في تعزيز التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف في جنوب الأردن. ونظراً لكون المملكة قيد تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الوطنية (للأعوام 2022-2025)، فلا بد من إجراء تحليل شامل لمساهمة المنظمات المجتمعية واستراتيجياتها والتحديات التي تواجهها؛ إذ يعمل هذا التحليل بوصفه دليلاً إرشادياً لتحديد جوانب بناء القدرات وتمكين المنظمات المجتمعية من لعب دور أكبر في النهوض بالتماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف داخل المنطقة.

التعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية: المشهد السياسي في الأردن

يعكس المشهد السياسي الراهن في الأردن الديناميكيات المعقدة الناجمة عن التحولات الديمغرافية الكبيرة فيما يتعلق بتدفق موجات مختلفة من اللاجئين إلى أراضيه. وقد تسبب هذا التغير المستمر في نشوء توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وزيادة المطالب من الحكومة. وفي الوقت الذي يُعرب فيه البعض عن استيائهم حيال نظام استقبال اللاجئين، فقد دافع آخرون عن الترحيب بهم وإدماجهم في المجتمع الأردني. أثر تدفق السوريين منذ عام 2011 على نحو عميق على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، الأمر الذي أدى إلى إجهاد الأمن الغذائي وسبل العيش بالنسبة للاجئين والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً. وعليه، واجهت الحكومة ضغوطاً متزايدة للتصدي لارتفاع أوجه الضعف والهشاشة، وزيادة معدلات البطالة والطلب على الخدمات، وقد دفع هذا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات مالية مكثفة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المساعي، يعيق الافتقار إلى الأدلة التجريبية فعالية برامج التماسك الاجتماعي ومبادراته، وخاصة في ضوء الطبيعة المعقدة والمتطورة لتحديات الاستقرار الاجتماعي. كما أن نُدرة البيانات المتوفرة حول أثر برامج المعونة تقف عثرة كبيرة أمام تقييم نجاحها وصقل الاستراتيجيات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة بصورة أفضل. إضافة إلى ذلك، يزيد غياب الدراسات الشاملة حول الآثار طويلة الأجل المترتبة على إدماج اللاجئين وتعايشهم فيما بينهم من تعقيد عملية صنع السياسات وجهود التدخل، وكذلك، تسلط التفاوتات في توزيع المساعدات بين المناطق، لاسيما الجنوب، الضوء على عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والدعم، ما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

في حين استهدفت المساعدات الدولية في الغالب مناطق الشمال والوسط، تتلقى محافظات الجنوب موارد أقل نسبياً، ما يزيد من التهميش الجغرافي الذي تعانيه؛ إذ بلغ مخصص الميزانية الدولية لخطة الاستجابة الأردنية من عام 2015 وحتى عام 2023، 61.7 مليون دولار والتي جرى توزيعها على 192 مشروعاً، في الوقت الذي خُصص فيه 2.5 مليون دولار فقط لمنطقة الجنوب.

وأخيراً، تزيد ندرة المنظمات المجتمعية في الجنوب من تعقيد المسألة، الأمر الذي يُعيق المبادرات الشعبية الضرورية لتعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعيين في هذه المجتمعات. ويتطلب معالجة هذا التفاوت جهوداً موجهة لدعم بناء قدرات المنظمات المجتمعية في الجنوب واستدامتها، وتمكين الجهات الفاعلة المحلية من دفع جهود التماسك الاجتماعي من داخل مجتمعاتها وفيما يتماشى مع مبادئ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بموجب الخطة الوطنية الثانية. ومن خلال دراسة تنفيذ هذه الخطة على مستوى القاعدة الشعبية، يهدف هذا الموجز إلى تحديد استراتيجيات تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في مجتمعات جنوب الأردن.

المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والشباب في النسيج الاجتماعي في جنوب الأردن: رعاية التغيير

تطوير تعريف محلي للتماسك الاجتماعي

سعى البحث في البداية إلى بناء فهم مشترك للمفهوم الأوسع للتماسك الاجتماعي من خلال استكشاف وجهات نظر مجتمع الجنوب؛ إذ كشف الاستطلاع إدراك أفراد المجتمع أن **التماسك الاجتماعي هو شيء يتجاوز الحدود الشخصية، ويشمل الاحترام والتفاهم والمودة والتفاهمات، وتجذره في العلاقات الأسرية والجيرة والعلاقات المجتمعية والوطنية، مع تقويته من خلال فهم العادات والتقاليد والقوانين واحترامها، بما يساهم في بناء جيل سليم أخلاقياً وتعزيز التماسك عبر المجتمع.** بالإضافة إلى ذلك، يتم تصوير التماسك الاجتماعي باعتباره ارتباطاً بين مجموعة من الأفراد يقوم على أهداف ومعايير وثقافة مشتركة، الأمر الذي يعزز الشعور الجماعي بالهدف والوحدة داخل هذه المجموعة. واستناداً إلى هذه الرؤى ووجهات النظر، ينشأ تعريف للتماسك الاجتماعي يخص جنوب الأردن تحديداً، إذ يركز على العلاقات التي تتسم بالاحترام والتفاهم والتسوية، ويتضمن الوحدة، والتكامل، والاعتماد المتبادل، والأهداف المشتركة، والسلوك الداعم، والالتزام بالثقة والرحمة والتضامن.

مبادرات التماسك الاجتماعي في جنوب الأردن

كشف البحث عن مجموعة متنوعة من المبادرات التي تُنفذها المنظمات المجتمعية بهدف تعزيز التماسك المجتمعي والتصدي للتحديات المجتمعية. ففي المنظمات المجتمعية التي جرت مقابلات معها، أظهرت غالبيتها (63.16 %) امتلاكها رسالة وأهدافاً واضحة، على الرغم من أن بعضها ما يزال يفتقر إلى التركيز الدقيق على التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف. ومع ذلك، تشارك هذه المنظمات المجتمعية بنشاط في مجتمعاتها المحلية، ولاسيما النساء والشباب، من خلال مبادرات تتراوح بين إقامة الشراكات وبناء رأس المال الاجتماعي (100 %) والتمكين الاقتصادي، ودعم الأسر الضعيفة، وحملات التوعية بالعنف القائم على التمييز بين الجنسين وتعاطي المخدرات. وبالمثل، تُظهر المنظمات المجتمعية التي تتخذ من عمان مقرّاً لها والناشطة في الجنوب والتي جرت مقابلات معها نسيجاً غنياً من المبادرات التي تركز على التعاون والتمكين والجوار؛ إذ تشمل أنشطتها المشاركة السياسية، وبناء قدرات المرأة، والوقاية من العنف القائم على التمييز بين الجنسين، وأعمال الدعوة والمناصرة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، تُعطي المنظمات الدولية، والجهات المانحة والمؤسسات الحكومية الأولوية للتمكين وإشراك الشباب وتطوير أوجه التعاون. **وعلى الرغم من اختلاف النهج، يظل الهدف المشترك بين هذه الجهات الفاعلة المتنوعة هو الترويج للشمول، والتعليم والجهود التعاونية من أجل بناء مجتمع أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود في جنوب الأردن.**

وظهرت خلال المقابلات مسألة مواءمة المبادرات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي مع قرار مجلس الأمن رقم 1324 والخطة الوطنية الأردنية باعتبارها بُعداً بالغ الأهمية. فمن بين المنظمات المجتمعية، أكدت أقلية بلغت 36.84 % توافقها مع إطار العمل الوطني على نحو مباشر، في حين أشارت نسبة 21.05 % إلى عدم وجود توافق على الإطلاق. وفي المقابل، أظهرت 36.84 % من المنظمات مشاركة سطحية تفتقر إلى وجود فهم شامل لتبعات قرار مجلس الأمن رقم 1325. ومن بين المنظمات المجتمعية، أكدت 5 من أصل 7 منظمات توافقها مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 والخطة الوطنية بشأن تنفيذ القرار، ما يسلط الضوء على التفاني المشترك نحو النهوض بتمكين المرأة ومشاركتها في مساعي السلام والأمن. كما أشار أصحاب المصلحة في المكاتب الحكومية إلى التوافق، مع تأكيد اثنين منهم على إدماج منظور المساواة بين الجنسين في برامجهم. ويؤكد هذا التنوع على الحاجة إلى فهم وحوار دقيقين للتعامل مع تعقيدات تنفيذ الأُطر الدولية داخل السياقات التنظيمية.

كما أظهر البحث طرق استناد الترويج لأنشطة التماسك الاجتماعي على المشاركة المجتمعية المباشرة، والتي عادة ما يتم تعزيزها من خلال العلاقات الشخصية، واستكمالها بالتدريبات وورش العمل والمختبرات المجتمعية التي تضم الشباب والنساء. ومع ذلك، غالباً ما تتناول هذه الأنشطة التماسك الاجتماعي على نحو غير مباشر مع وجود توجه عام نحو الترويج للتجارب التي لا تركز على هذه المواضيع صراحة. وتنفذ البرامج الرئيسية في الأساس مبادرات تقليدية مثل الحرف اليدوية، والطهي والخياطة للنساء، والأنشطة الرياضية والثقافية للشباب. صحيح أن معظم المنظمات المجتمعية تتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى، إلا أن أقلية صغيرة منها فقط تنخرط في شراكات ذات علاقة على وجه التحديد بالتماسك المجتمعي والوقاية من التطرف العنيف، ما يشير إلى إدراك محدود لمدى أهمية هذه المفاهيم. يدفع التواصل المباشر والعلاقات الشخصية مع الجهات المعنية والمجتمع إلى المشاركة، مع وجود تعاون محدود مع الجهات المانحة، الأمر الذي يسلط الضوء على التحديات القائمة في الوصول إلى الموارد المالية، ويؤكد على الحاجة إلى تعزيز الفهم والشراكات الاستراتيجية من أجل التعامل الفعال مع التماسك الاجتماعي في إقليم الجنوب.

وبالتركيز خاصة على المنظمات المجتمعية، تشير البيانات إلى أنه يبدو أن لدى 63.16 % من المنظمات التي جرت مقابلتها هياكل تنظيمية محددة جيداً مع وجود أدوار داخلية واضحة ومجالس إدارة، في حين تفتقر 33 % منها إلى الوضوح في هياكلها التنظيمية. يحصل القادة الرئيسيون، وهم الذين يشاركون بنشاط في أدوار مختلفة، على دعم من مناصب إضافية داخل المنظمة، ويُعد المتطوعون جزءاً لا يتجزأ من العمليات، حيث تعتمد 47.37 % من المنظمات المجتمعية على مساعدة المتطوعين نظراً لمحدودية أعداد الموظفين الأساسيين ذوي العقود الثابتة. ومع ذلك، تظل الخبرة في موضوعي التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف محدودة، حيث تزعم 26.32 % فقط من المنظمات المجتمعية أن لديها الكفاءة والخبرة في هذين المجالين، كما تفتقر غالبية المنظمات إلى الأدوات والمعرفة اللازمة للعمل بفعالية في هذا الصدد. تفرض الموارد المالية عدة تحديات على المنظمات المجتمعية، حيث تمتلك 26.32 % فقط منها ميزانية سنوية واضحة، ولا تُخصص 73.68 % منها موارد محددة لأنشطة الوقاية من التطرف العنيف وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي المقابل، تتمتع المنظمات المجتمعية التي تتخذ من العاصمة مقراً لها بإمكانية الوصول السهل إلى الموارد المالية نظراً لقربها من الجهات المانحة وإتقانها اللغة الإنجليزية، ما يُتيح تخصيص الموارد الاستراتيجية اللازمة لتنفيذ مبادرات تعزيز التماسك الاجتماعي. وعلى نحو مماثل، تستفيد المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة من الشبكات والخبرات القائمة الأمر الذي يُسهل وصولها إلى فرص التمويل الدولي.

بالنسبة لغالبية المنظمات المجتمعية التي أُجريت المقابلات معها (78 %)، تُشكل القيود المالية التحدي الأكثر إلحاحاً، ما يُعيق تنفيذ أنشطتها الفعال. وتتفاقم هذه العقبة جراء التهميش الجغرافي، إذ تعيق أنظمة النقل الضعيفة جهود المشاركة والتواصل. علاوة على ذلك، تؤدي معدلات البطالة المرتفعة إلى جانب الوعي المحدود بالتماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها المنظمات. وعلى الرغم من هذه العقبات، تعبر المنظمات المجتمعية عن رغبتها في تعزيز قدرتها على المساهمة الهادفة في مبادرات تعزيز التماسك المجتمعي والوقاية من التطرف العنيف. وعلى نحو مماثل، تبرز تحديات التنسيق بوصفها موضوعاً مشتركاً عبر مختلف الكيانات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، والوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى آليات تعاون متسقة ومبسطة. كما ثبت أن بناء الثقة وإشراك المجتمعات هما عبارة عن تحديات متكررة، الأمر الذي يؤكد على أهمية وجود استراتيجيات دقيقة. هذا وتؤثر القيود الجغرافية على تنفيذ البرامج إذ تُسهم الفوارق الثقافية في تشكيل التحديات التي تواجهها المنظمات المجتمعية.

الخلاصة

في الختام، سلط موجز السياسات هذا الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والشباب في تعزيز التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف في جنوب الأردن. وفي الوقت الذي تظهر فيه هذه المنظمات تفانياً جديراً بالثناء وتسعى جاهدة للتصدي للتحديات المجتمعية، إلا أنها تواجه العديدة من العقبات في طريقها؛ **إذ تفرض القيود المالية، وصعوبات التنسيق، والقدرات المحدودة معيقات جسيمة أمام التنفيذ الفعال لمبادراتها.** وتُقدم الرؤى والأفكار المستخلصة من المجتمعات **فهماً عميقاً للتماسك الاجتماعي باعتباره تجربة ديناميكية تشكل جزءاً من نسيج الحياة المجتمعية.** ومع ذلك، فثمة فجوة ملحوظة في إدماج مفاهيم التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف في مهام المنظمات وأنشطتها. وعلى نحو مماثل، يؤكد نطاق الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام والخطة الوطنية الأردنية على الحاجة إلى وجود نُهج مصممة خصيصاً لتعزيز التوافق والفهم. ومع كون المشاركة المجتمعية المباشرة حجر الأساس في النُهج التي تتبعها تلك المنظمات، فإن هناك حاجة ملموسة إلى المزيد من التركيز على التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف في إطار برامجها. بالإضافة إلى ذلك، يعرقل الافتقار إلى القدرات على نحو أكبر قدرتها على إحداث تغيير مؤثر. ويستلزم التصدي لهذه التحديات مبادرات مصممة خصيصاً لبناء القدرات فضلاً عن التوافق الاستراتيجي مع الخطة الوطنية الأردنية بشأن تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، ومن خلال سد هذه الفجوات وتمكين المنظمات المجتمعية، يغدو تعزيز إمكاناتها الكاملة أمراً مستطاعاً.

التوصيات

المنظمات الوطنية والدولية

- منح الأولوية للمشاركة المجتمعية وإشراك فئات المجتمع في مبادرات التماسك الاجتماعي بدءاً من تصميم المشروع وحتى تقييمه، الأمر الذي يستلزم تعزيز الحوار والتعاون الهادفين مع الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية، وقادة المجتمعات المحلية، والأفراد من أجل ضمان أن تكون التدخلات ذات صلة بالسياق واستجابتها لاحتياجات المجتمع.
- إنشاء مساحات وفرص دامجة للفئات المتنوعة ضمن المجتمع للمشاركة النشطة في جهود التماسك المجتمعي. وتشمل هذه الفئات النساء والشباب والسكان المهمشين والأفراد الأكثر ضعفاً وتأثراً. التأكد من كون التدخلات دامجة ومتاحة للجميع ومن أنها تراعي احتياجات جميع أفراد المجتمع.
- تعزيز الحوار ومنصات تبادل المعرفة لتسليط الضوء على أهمية الاعتبارات القائمة على الفروقات بين الجنسين في مساعي السلام والأمن. تشجيع الجهات المعنية على استكشاف طرق لإدماج هذه المبادئ في خططهم ومبادراتهم الاستراتيجية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 وأهداف الخطة الوطنية الأردنية.

الجهات المانحة

- تطوير برامج موجهة لبناء القدرات من أجل تعزيز فهم التماسك الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف وإدراجهما في الرسائل والأهداف التنظيمية. توفير دورات التدريب والموارد والدعم الفني لبناء القدرات، والترويج للممارسات الفضلى، ورفع الوعي بأهمية التماسك الاجتماعي.
- تعزيز الهياكل التنظيمية للمنظمات المجتمعية، وخاصة في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، وتصميم البرامج، وتنمية الشراكات من خلال تقديم التدريب وتوفير الموارد.
- توفير التمويل والمساعدة الفنية للمبادرات التي تتضمن أبعاداً متعددة من التمكين والتعليم والتماسك الاجتماعي، بما يتماشى مع مبادئ الخطة الوطنية وأجندة المرأة والأمن والسلام.
- تسهيل الوصول إلى فرص التمويل وتقديم التوجيه بشأن كتابة المنح واستراتيجيات إشراك الجهات المانحة، لاسيما للمنظمات الموجودة في المناطق النائية.

صناع السياسات

- تعزيز التعاون والشراكات بين الجهات المعنية للاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات الجماعية لتحقيق تدخلات أكثر تأثيراً في التماسك الاجتماعي.
- إنشاء آليات التنسيق للاتصال المنتظم وتبادل المعلومات وقيادتها لضمان مواءمة الأهداف وتعظيم استخدام الموارد.
- استكشاف فرص البرامج المشتركة والشراكات بين المجتمع المدني والهيئات الحكومية، للاستفادة من مواطن القوة والموارد الخاصة بكل منها لتحقيق الأهداف المشتركة.
- تشجيع تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على التمويل الدولي والحكومي، والتخفيف من حالة عدم الاستقرار المالي.